

مصر: الاستقرار الاقتصادي يواجه اختبار الصدمات الخارجية لكن النمو مرشح للتسارع

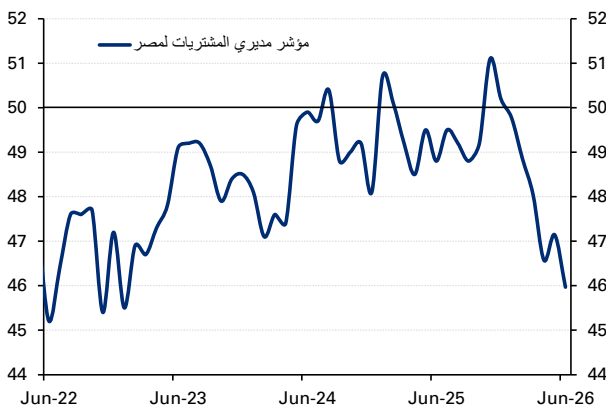
لمحة عامة

يواصل الاقتصاد إظهار قدر ملحوظ من المرونة رغم تجدد التوترات الجيوسياسية وارتفاع مستويات التقلب الخارجي. وقد تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.0% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026، مدعوماً بقوة إنفاق الأسر وازدهار الأنشطة في قطاعات السياحة والإنشاءات والتكرير وخدمات قناة السويس. وفي ذات الوقت، تراجع معدل التضخم منذ شهر مارس، مما أتاح للبنك المركزي الإبقاء على نهجه القائم على الترقب والانتظار بعد أن أوقف دورة التيسير النقدي في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك، لا تزال التوترات الإقليمية تؤثر سلباً في ثقة الأعمال، وتدفقات رؤوس الأموال، والأوضاع الخارجية، وهو ما يتجلى في ضعف قراءات مؤشر مديري المشتريات، وتقلبات سعر الصرف، واتساع عجز الحساب الجاري. وبالنظر للمستقبل، وعلى الرغم من الضغوط الحالية، نتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي مستوى 5% خلال السنة المالية 26/27، مدعوماً بتحسين الطلب المحلي، وانخفاض التضخم، وتعزيز النشاط الاستثماري. كما يفترض أن تسهم مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة، والحفاظ على مرونة سعر الصرف، والتقدم في الإصلاحات الهيكلية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإن كانت المخاطر لا تزال تميل إلى الجانب السلبي في ظل استمرار حالة عدم اليقين الإقليمي.

أحدث التطورات

- النمو يثبت مرونته في مواجهة الرياح الجيوسياسية المعاكسة. تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2026 (يناير - مارس 2026)، مقارنةً بنحو 4.8% في الفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لوزارة التخطيط. وجاء هذا الأداء الأقوى من المتوقع رغم اندلاع الصراع الأمريكي الإيراني قرب نهاية الربع، والذي أدى لاضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار النفط العالمية. وبقي استهلاك الأسر المحرك الرئيس للنمو، تلاه الإنفاق الحكومي، في حين استمرت الاستثمارات الخاصة في تقديم مساهمة محدودة نسبياً. وفي المقابل، شكّلت الصادرات الصافية عاملاً مثبطاً للنشاط الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات المرتبطة بالصراع الإقليمي. وقد كان الأداء القطاعي إيجابياً على نطاق واسع في الاقتصاد غير النفطي، إذ سجلت قطاعات قناة السويس (+24% سنوياً) والسياحة (+8.3%) والإنشاءات (+5.2%) معدلات نمو قوية. وعاد نشاط الإنشاءات إلى النمو بعد انكماشه في الربع السابق، مدعوماً باستمرار تنفيذ مشروعات البنية التحتية وخطط التوسع العمراني. كذلك حقق قطاع التكرير نمواً قوياً بلغ 15% على أساس سنوي، مع استئناف شركات الطاقة الدولية أعمالها عقب جهود الحكومة لتسوية المتأخرات المالية المستحقة عليها.

الرسم البياني 1: نشاط الأعمال غير النفطي



الجدول 1: أهم البيانات الاقتصادية

	24/23	25/24	25/26	26/27*
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	392.3	359.9	437.3	472.2
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.4	4.4	5.1	5.3
الاستهلاك الخاص	5.8	5.5	5.6	4.1
الاستثمار الخاص	-0.4	1.6	1.1	2.5
العجز/ الفائض الكلي	-3.6	-7.1	-7.5	-6.8
العجز/ الفائض الأولي	6.1	3.6	4.0	4.1
الدين العام	89.4	85.6	87	82.5
عجز/ فائض الحساب الجاري	-5.4	-4.2	-4.4	-3.2
معدل التضخم (متوسط الفترة)	33.6	20.9	13.2	11.6
سعر الصرف (نهاية الفترة)	48.1	49.6	49.2	-
جنيه/ 1 دولار				

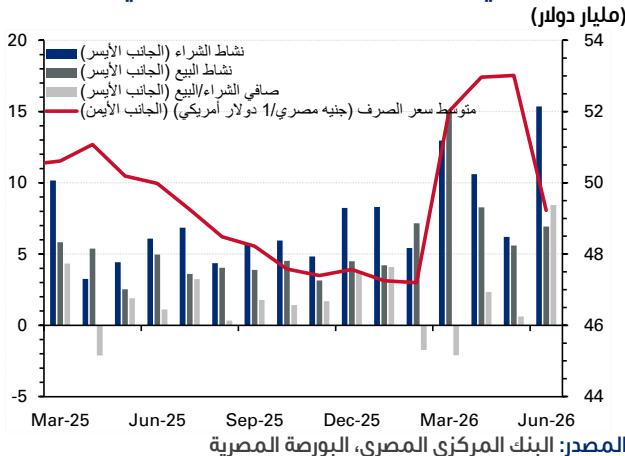
المصدر: مصادر رسمية، توقعات بنك الكويت الوطني

• مؤشر مديري المشتريات يؤكد استمرار الضغوط على نشاط الأعمال غير النفطي. تراجع مؤشر مديري المشتريات (PMI) إلى 46 نقطة في يونيو، مقابل 47.1 نقطة في مايو، ليبقى دون مستوى 50 نقطة الفاصل بين الانكماش والتوسع للشهر السادس على التوالي (الرسم البياني 1). وتمثل هذه القراءة أضعف أوضاع للأعمال منذ يناير 2023، مما يعكس استمرار التحديات التي تواجه القطاع الخاص غير النفطي، ويشير لاحتمال تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل بقليل من 4.0% على أساس سنوي بنهاية الربع الثاني. وأظهر المسح تباطؤاً واسع النطاق، إذ أفادت الشركات بضعف الطلب، وتراجع الطلبات الجديدة، وانخفاض الإنتاج، واستمرار تقليص العمالة وأنشطة المشتريات. كما أشارت الشركات لاضطرابات سلاسل الإمداد، والقيود المتعلقة بالسيولة، ونقص المواد الخام، في حين استمر الصراع الإقليمي في الضغط على معنويات الأعمال. وعلى الجانب الإيجابي، تراجع كل من تضخم تكاليف المدخلات وتضخم أسعار البيع مقارنةً بالارتفاعات الكبيرة المسجلة في مايو، مما يشير لاحتمال بدء انحسار ضغوط التكاليف. كما أبدت الشركات قدراً أكبر من التفاؤل بشأن الاتفاق المستقبلية، متوقعة تحسن النشاط الاقتصادي في حال انخفاض حدة التوترات الإقليمية. وبصورة عامة، تشير بيانات يونيو إلى أن الاقتصاد المصري غير النفطي لا يزال يواجه ضغوطاً رغم بؤادر تراجع التضخم، إلا أنه قد يستفيد سريعاً من عودة الأوضاع الاقتصادية لطبيعتها إذا انخفضت ضغوط الصراع الإقليمي.

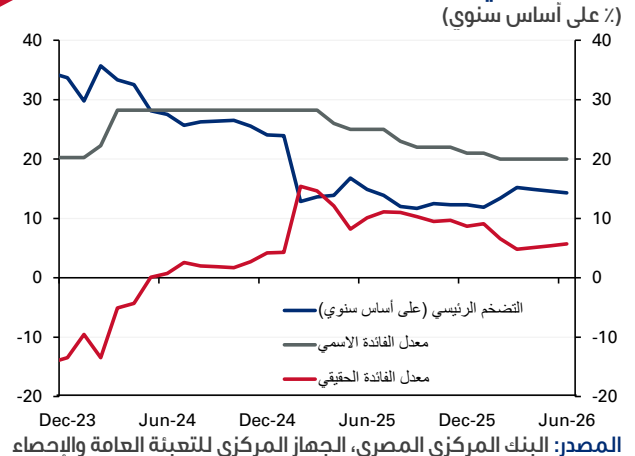
• استمرار تراجع التضخم يدعم قرار البنك المركزي بتثبيت أسعار الفائدة. أبقى لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير في اجتماع يوليو للمرة الثالثة على التوالي، مع تثبيت سعر العائد على الإيداع لليلة واحدة عند 19% وسعر العائد على الإقراض لليلة واحدة عند 20%، وهو ما جاء متوافقاً بصورة عامة مع توقعات السوق. وجاء القرار في ظل استمرار تراجع التضخم، إذ انخفض معدل التضخم الحضري للشهر الثالث على التوالي إلى 14.3% على أساس سنوي (-0.4% على أساس شهري) في يونيو، مقارنةً بنحو 14.6% في مايو و14.9% في أبريل (الرسم البياني 2). ويعزى الانكماش الشهري في الأسعار بصورة رئيسة لانخفاض أسعار الأغذية، ولا سيما الخضروات (-12%) واللحوم والدواجن (-5.2%) ومنتجات الألبان (-2%). غير أن الصورة كانت أقل إيجابية عند النظر للمؤشرات الأساسية؛ إذ ارتفع التضخم الأساسي، الذي يستبعد العناصر شديدة التقلب كالغذاء والطاقة، بشكل طفيف إلى 14.3% على أساس سنوي، مما يشير لاستمرار الضغوط التضخمية الكامنة رغم التحسن الأخير في معدل التضخم العام. ومع بقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند نحو 6%، يبدو أن البنك المركزي سيستمر في نهج الترقب والانتظار مع متابعة تأثير التطورات الإقليمية على الأسعار والنشاط الاقتصادي. وفي الوقت الراهن، تدعم البيانات الأخيرة الرؤية بأن دورة خفض الفائدة ستبقى معلقة إلى أن يصبح مسار تراجع التضخم أكثر شمولاً واستدامة.

• تقلب تدفقات رؤوس الأموال لا يزال يقود تحركات حادة في سوق الصرف. أدت التقلبات المستمرة في تدفقات رؤوس الأموال خلال النصف الأول من عام 2026 إلى تعرض الجنيه المصري لتذبذبات ملحوظة، إذ أنهى النصف الأول من العام منخفضاً بنسبة 3.3% أمام الدولار الأمريكي، رغم التعافي الأخير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية. واستعادت شهية المستثمرين تجاه ديون الأسواق الناشئة، بما فيها الأصول المصرية، زخمها

الرسم البياني 3: نشاط استثمار الحافظة الاجنبي



الرسم البياني 2: تضخم أسعار المستهلك

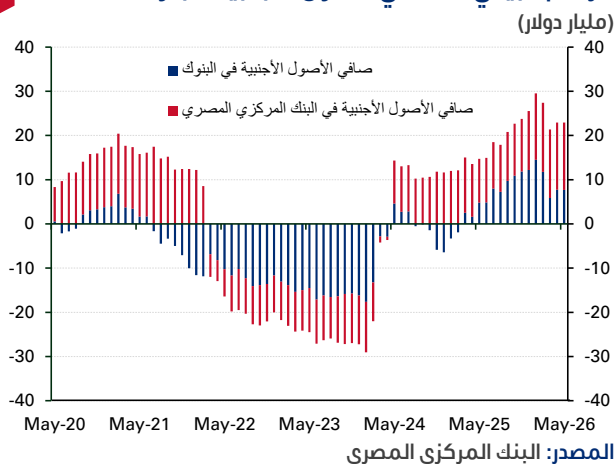


بعد توقيع الولايات المتحدة وإيران مذكرة تفاهم في يونيو. وسجلت التدفقات الصافية إلى أدوات الدين الحكومية المصرية أقوى مستوياتها في يونيو، إذ بلغت 8.4 مليار دولار، إلا أن هذا الاتجاه يبدو أنه انعكس خلال يوليو مع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران. وبلغ إجمالي التدفقات الصافية التراكمية إلى السوق الثانوية 11.6 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنةً بنحو 12.2 مليار دولار في النصف الثاني من عام 2025 (الرسم البياني 3).

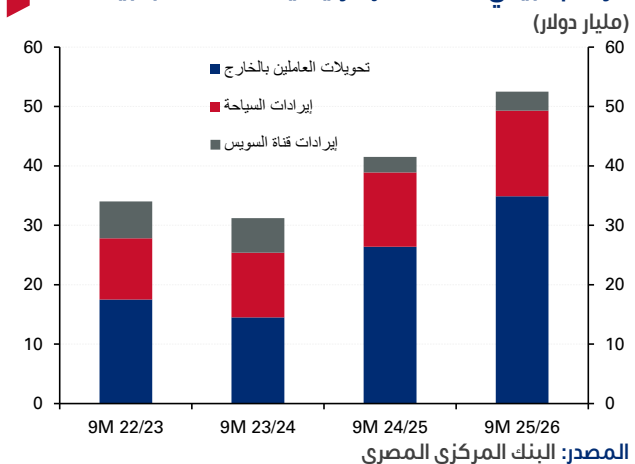
عجز الحساب الجاري سيبقى مرتفعاً بسبب اتساع العجز التجاري. اتسع عجز الحساب الجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 25/26 (يوليو 2025 - مارس 2026) ليصل إلى 14.6 مليار دولار، نتيجة ارتفاع الواردات الذي أدى لاتساع العجز التجاري إلى 14.8 مليار دولار. ومع ذلك، واصلت المصادر التقليدية للعملة الأجنبية في مصر تقديم دعم مهم؛ إذ ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 32% على أساس سنوي لتصل إلى 34.9 مليار دولار، كما زادت إيرادات السياحة بنسبة 14.9% إلى 14.4 مليار دولار، وسجلت إيرادات قناة السويس نمواً قوياً بنسبة 22% على أساس سنوي لتبلغ 3.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها. (الرسم البياني 4). وفي الوقت ذاته، أظهر ميزان المدفوعات بواحد تحسن، إذ تقلص العجز الكلي بشكل طفيف إلى 1.8 مليار دولار، مدعوماً بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار قوة مصادر النقد الأجنبي. وكان أبرز التطورات ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 33% على أساس سنوي ليصل إلى 13 مليار دولار، مدفوعاً بالمشروعات الاستثمارية الكبرى، وعلى رأسها مشروع تطوير علك الروم بالساحل الشمالي، إلى جانب استمرار الاستثمارات في قطاع الطاقة. وفي المقابل، بقيت استثمارات المحافظ الأجنبية شديدة التقلب. وقد أدى اندلاع الأعمال العسكرية في منطقة الخليج خلال الربع الأول من عام 2026 لخروج تدفقات كبيرة من أسواق الدين المصرية، لتسجل استثمارات المحافظ صافي خروج بلغ 4.4 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية.

الأصول الأجنبية الصافية حافظت على استقرارها في مايو. بلغت الأصول الأجنبية الصافية في الجهاز المصرفي 22.9 مليار دولار بنهاية مايو، مقارنةً مع أعلى مستوى خلال أربعة عشر عاماً والمسجل في يناير عند 29.5 مليار دولار. وبقيت الأصول الأجنبية الصافية لدى البنك المركزي المصري مستقرة عند 15.2 مليار دولار رغم الاضطرابات الناجمة عن الصراع الإقليمي. وبالتالي استوعبت البنوك التجارية كامل الصدمة الخارجية، إذ تراجعت أصولها الأجنبية الصافية إلى 7.7 مليار دولار بنهاية مايو، مقارنةً بنحو 14.5 مليار دولار في يناير قبل اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. (الرسم البياني 5). وفي السياق نفسه، بلغت الاحتياطيات الدولية الرسمية الصافية لدى البنك المركزي مستوىً قياسياً قدره 55.1 مليار دولار بنهاية يونيو، وهو ما يكفي لتغطية نحو ستة أشهر من الواردات. علاوةً على ذلك، بقيت الاحتياطيات غير الرسمية، التي تتكون من الأوراق المالية والودائع غير المدرجة ضمن الاحتياطيات الرسمية، عند مستوى مرتفع بلغ 11 مليار دولار بنهاية يونيو، مما وفر طبقة إضافية من الدعم والاستقرار للنظام المالي.

الرسم البياني 5: صافي الأصول الأجنبية للبنوك



الرسم البياني 4: المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية



توقعاتنا للتضخم في السنة المالية 2026/2027 إلى 11.6%. ويعكس هذا التراجع المتوقع تحسناً في آفاق أسعار المواد الغذائية والطاقة، إلى جانب أداء أقوى من المتوقع لسعر الصرف. وقد بقي تضخم أسعار الغذاء تحت السيطرة نسبياً خلال الأشهر الأخيرة، في حين أن انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يقلل احتمالية حدوث زيادات إضافية في أسعار الوقود خلال النصف الثاني من عام 2026 إذا ما تراجعت حدة الحرب في منطقة الخليج. ومع ذلك، لا تزال المخاطر تميل إلى الجانب التصاعدي، ولا سيما في ظل الإصلاحات المخطط لها في نظام دعم المواد الغذائية، واحتمال إجراء تخفيضات إضافية في دعم الوقود إذا استمرت التوترات والصراعات في المنطقة.

من المرجح استئناف التيسير النقدي في أواخر عام 2026

نتوقع أن يبقى البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير خلال عام 2026، قبل أن يستأنف دورة التيسير النقدي بخفض قدره 100 نقطة أساس في الربع الرابع من 2026، يتبعه خفض إضافي قدره 300 نقطة أساس خلال عام 2027، بما يؤدي إلى انخفاض سعر الإقراض إلى 16%. ومع ذلك، فإن تراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع قد يسمح للبنك المركزي ببدء خفض أسعار الفائدة في وقت أقرب. كما أن انخفاض التضخم لنطاق يتراوح بين 12%-13% بحلول نهاية العام من شأنه أن يزيد احتمال بدء دورة تيسير نقدي مبكرة وربما أكثر اتساعاً.

استمرار ضبط المالية العامة رغم المخاطر

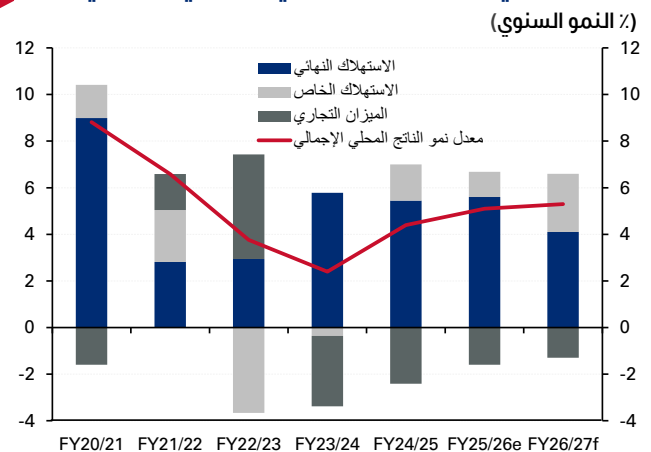
يشكل التصعيد المتجدد بين الولايات المتحدة وإيران مخاطر سلبية على الآفاق المالية، ولا سيما أنه يتزامن مع بداية السنة المالية 27/26. ومع ذلك، نتوقع أن يتراجع عجز المالية العامة من نحو 7.5% من الناتج في السنة المالية 26/25 إلى 6.8% من الناتج في السنة المالية 27/26 (الرسم البياني 7). ومن المتوقع أن يساهم انخفاض تكلفة خدمة الدين في دعم جهود ضبط المالية العامة بصورة متزايدة فور انحسار المخاطر الجيوسياسية واستئناف التيسير النقدي. كما يُرجح أن ينعكس انخفاض أسعار الفائدة سريعاً على تكاليف اقتراض الحكومة، نظراً إلى أن نحو 75% من الدين العام مملوك محلياً، وأن ما يقارب 40% من الدين المحلي يستحق خلال سنة واحدة. وقد تنخفض أيضاً نفقات الدعم إذا جاء متوسط أسعار النفط الخام (برنت) دون الفرضية المعتمدة في الموازنة الحكومية والبالغة 75 دولاراً للبرميل، وذلك رغم الضغوط السعرية الأخيرة الناتجة عن تصاعد الأعمال العدائية بين

التوقعات

تسارع النمو الاقتصادي بصورة أكبر

نتوقع أن يتسارع النمو الحقيقي من نحو 5.1% في السنة المالية 26/25 إلى 5.3% في السنة المالية 27/26، مسجلاً أقوى معدل توسع اقتصادي منذ السنة المالية 22/21، وذلك رغم استمرار الصراع الأمريكي الإيراني في منطقة الخليج بإلقاء ظلاله على الأوضاع الاقتصادية في بداية السنة المالية خلال شهر يوليو. (الرسم البياني 6). ومن المرجح أن يبقى الاستهلاك الخاص المحرك الرئيس للنمو، مدعوماً بتراجع معدل التضخم، وزيادة أجور العاملين في القطاع العام، واستمرار قوة تحويلات العاملين في الخارج. كما يُتوقع أن توفر التحسينات في أوضاع سوق العمل دعماً إضافياً للإنفاق الأسري. ومن المنتظر أيضاً أن يتعزز نمو الاستثمار مع انخفاض أسعار الفائدة، مما يساهم في إحياء مشروعات القطاع الخاص المؤجلة وتحسين ظروف التمويل. كما يُتوقع أن تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قوية، ولا سيما في قطاعات التصنيع والصناعة والإنشاءات، في حين يُتوقع تسارع تنفيذ المشروعات السياحية المدعومة من دول الخليج، بما في ذلك مشروعاً رأس الحكمة وعلم الروم. ومن المتوقع كذلك أن تتحسن إيرادات السياحة وقناة السويس تدريجياً خلال فترة التوقعات، بما يوفر دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي ولحصول النقد الأجنبي.

الرسم البياني 6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: البنك المركزي المصري، توقعات بنك الكويت الوطني

التضخم سيستأنف مساره الهبوطي

في ضوء التراجع الأخير في التضخم، نتوقع الآن أن يبلغ متوسط التضخم نحو 14% خلال النصف الثاني من عام 2026، مقارنة بتوقعاتنا السابقة البالغة 16%، مما يخفض

القريب. كما يُتوقع أن يتوسع فائض ميزان الخدمات تدريجياً مع تحسن النشاط السياحي وتعافي حركة الملاحة عبر قناة السويس خلال عام 2027. وفي الأثناء، قد توفر زيادة رسوم العبور وإعادة توجيه جزء من شحنات الطاقة الإقليمية دعماً مؤقتاً لإيرادات القناة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تعود تحويلات العاملين في الخارج لمعدلات نموها الطبيعية بعد التدفقات الاستثنائية القوية التي شهدتها الفترة الماضية، مع تراجع التحويلات الاحترازية وظهور الأثر الكامل لأنماط الهجرة السابقة على تدفقات التحويلات. علاوةً على ذلك، يُتوقع أن تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى من متوسطها التاريخي، مدعومةً بالاستثمارات الصناعية، والمشروعات السياحية المدعومة خليجياً، واستمرار التقدم في برامج الخصخصة وبيع الأصول الاستراتيجية.

من المتوقع أن تبقى ظروف التمويل الخارجي مواتية، مدعومةً بالتمويل متعدد الأطراف وتجدد القدرة على الوصول لأسواق الدين الدولية. وقد وفرت الدفعات الأخيرة من صندوق النقد الدولي (1.6 مليار دولار) والبنك الدولي (1 مليار دولار)، إلى جانب الإصدارات الناجحة للسندات الدولية (1 مليار دولار من السندات الاجتماعية و500 مليون دولار من سندات الساموراي)، هوامش تمويل إضافية تعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات. وبالنظر للمستقبل، قد تسعى مصر لإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي يعقب البرنامج الحالي بعد انتهاء مدته في شهر ديسمبر.

المخاطر ما زالت تميل إلى الجانب السلبي

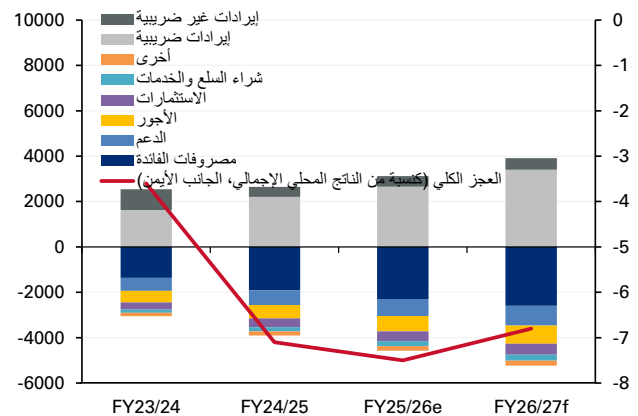
رغم النظرة الإيجابية العامة، فإن المخاطر لا تزال تميل للجانب السلبي. فاستمرار الصراع الإقليمي لفترة طويلة من شأنه أن يزيد فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وزيادة تكاليف الدعم، واتساع علاوة المخاطر السيادية. كما أن تراجع سعر الصرف بأكثر من المتوقع قد يؤدي لزيادة الضغوط التضخمية ويفرض أعباءً إضافية على المالية العامة. وبالمثل، فإن ضعف تدفقات السياحة أو تباطؤ تعافي حركة الملاحة في قناة السويس سيؤثران سلباً في النمو الاقتصادي والأوضاع الخارجية. وفي المقابل، فإن تحقيق تقدم أسرع في برامج الخصخصة وبيع الأصول الحكومية الاستراتيجية، بالتزامن مع تحسن شهية المستثمرين وتحسن البيئة الإقليمية، قد يدعم تدفقات رأسمالية أقوى ويُفضي لنتائج أفضل على صعيد المالية العامة والحسابات الخارجية.

الولايات المتحدة وإيران. كما يُنتظر أن تسهم الإصلاحات المزمعة لدعم الغذاء والوقود في الحد من نمو الإنفاق الحكومي من خلال خفض تكاليف الدعم.

وعلى صعيد الإيرادات، يُتوقع أن يواصل النشاط الاقتصادي الأقوى وإصلاحات الإدارة الضريبية دعم الحصيلة الضريبية، رغم أنه من المرجح أن تبقى الإيرادات دون المستهدف الحكومي البالغ 4 تريليون جنيه مصري، وأن تقترب بدلاً من ذلك من مستوى 3.9 تريليون جنيه مصري. كما يُتوقع أن ينخفض الدين العام من نحو 87% من الناتج في السنة المالية 26/25 إلى 82.5% في السنة المالية 27/26، مواصلاً الاتجاه النزولي منذ الذروة التي بلغها في السنة المالية 23/22 عند 95.7% من الناتج. ومن المنتظر أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بوتيرة أقوى، وانخفاض عجز المالية العامة، وتراجع تكاليف الاقتراض، في دعم ديناميكيات الدين العام، في حين يُتوقع أن تسهم الجهود الرامية إلى إطالة آجال استحقاق الدين في الحد تدريجياً من مخاطر إعادة التمويل.

الرسم البياني 7: وضع المالية العامة

(مليار جنيه مصري، على أساس السنة المالية)



المصدر: وزارة المالية، توقعات بنك الكويت الوطني

تحسن تدريجي في الأرصدة الخارجية

نتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري من نحو 4.4% من الناتج في السنة المالية 26/25 إلى 3.2% في السنة المالية 27/26. ومن المرجح أن يتباطأ نمو الواردات مع عودة أسعار السلع الأساسية والطاقة العالمية لمستويات أكثر استقراراً، في حين يُتوقع أن تستفيد الصادرات السلعية من الطاقة الإنتاجية الإضافية في قطاعات الكيماويات والمنسوجات وتصنيع الأغذية وصناعة السيارات. ومع ذلك، يُرجح أن يواصل ضعف إنتاج الغاز المحلي تقييد الصادرات الهيدروكربونية على المدى

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2222 2011
Fax: +965 2229 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP

Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Branch
Suite 1501-1502
AZIA Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 8036-0800
Fax: +86 21 8036-0801

NBK Wealth

Kuwait (Headquarters)

NBK Wealth
34h Floor, NBK Tower
Jaber Al-Mubarak & Shuhada'a street
Block 7, Plot 6, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

Gate District
Precinct Building 4, Floor 7
Office Unit 3
Dubai International Financial Center (DIFC)
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2804

Saudi Arabia

AlMohammadiyah District
Daman Building 3rd Floor
P.O. Box: 75144
Riyadh 11578, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 11277 7120
Fax: +966 11277 7649

Switzerland

Rue de la Corrairie 5
P.O. Box: 3271
1211 Geneva 3
Switzerland
Tel: +41 22 319 0202

United Kingdom

13 George Street
W1U 3QJ
London
Tel: +44 20 7224 2277

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2229 5500, Email: econ@nbk.com